شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

ولماذا لا يُلحد شباب العراق؟

على نحو صحيح تماماً ربط ممثل المرجعية الشيعية العليا وخطيبها، الشيخ عبد المهدي الكربلائي، بين انتشار ظاهرة الإلحاد وسط الشباب العراقي و"الفشل في الأداء الحكومي".

ليس الإلحاد بالظاهرة الجديدة في العالم .. هي قائمة منذ ظهور الأديان وتتطور بمستوىً طبيعي وقد تبقى إلى الأبد، لكنّ الملاحظ أنها تفشّت في العراق بوتيرة سريعة للغاية في السنوات العشر الأخيرة، ولا يضاهيها في ذلك غير ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي اجتاحت العراق في الحقبة نفسها كما تجتاح النار حقلاً يابساً في عزّ الصيف.

الواقع أنّ ثمة ربطاً بين الظاهرتين .. كان الكثير من العراقيين يظنّون أنّ قوى الإسلام السياسي التي تولّت السلطة في البلاد منذ ٢٠٠٣ ستحقق لهم ما ظلّوا يَصْبَون إليه طويلاً: الحدّ من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والأمن، فراحوا يصوّتون لمرشّحي هذه القوى في الانتخابات العامة والمحلية، بيدَ أنّ الذي حصل هو خلاف المُرتجى والمأمول.

بالنسبة للغالبية من العراقيين الآن، يتبدّى ممثّلو قوى الإسلام السياسي المتنفذون في أجهزة الدولة في صورة عصابة من اللصوص الذين لا يشغلهم شيء غير السرقة والمزيد من السرقة للمال العام، بل تشمل عمليات السرقة هذه أموالاً وممتلكات خاصة أيضاً.

هذه المجموعة من السرّاق لم تسرق وتسكت، بل هي تواصل إظهار تمسّكها الزائف بالدين وشعائره والعمل على شرعنة سرقاتها دينيّاً ومذهبيّاً، وقانونيّاً كذلك عبر مجلس النواب ومجالس المحافظات .. والنتيجة المنطقية لذلك أن يكفر الناس بالدين والمذهب،لتهشمّ صورة القدوة، وبخاصة الشباب الذين يطحنهم الفقر والبطالة والتهميش فيما هم الفئة الأكثر وعياً في المجتمع الآن بفضل تكنولوجيا المعرفة والتواصل الاجتماعي فائقة التطوّر والتقدّم.

الشيخ الكربلائي قال لمجموعة من الشباب من وسط وجنوب العراق التقاهم قبل يومين: "هناك فشل في الأداء الحكومي ويجب أن نقرّ ونعترف بهذا الفشل، ويجب التصحيح وإيجاد مواضع الإخفاق والخطأ"، ورأى أنّ "من نتائج الأخطاء الماضية الانحراف الحاصل بين الشباب في موضوع الإلحاد وعملية انتشاره، بسبب الانحرافات والتأثيرات والتدهور الثقافي والاقتصادي في البلد"، مشيراً إلى أنّ "المرجعية تطالب بالتدقيق في تجربة الانتخابات وما هي أوجه الفشل في هذه الممارسة الديمقراطية".

في الجملة الأخيرة يضع ممثل المرجعية الإصبع على الجرح .. العملية السياسية القائمة بشكلها الحالي هي مصدر كلّ الشرور. والعملية السياسية هي نظام المحاصصة الحزبية غير الدستوري والنظام الانتخابي غير العادل وغير النزيه .. نظام المحاصصة والنظام الانتخابي هما ما مكّنا اللصوص من حكم البلاد باسم الدين والمذهب.

المدخل لإعادة الشرور التي يواجهها مجتمعنا إلى صندوق باندورا الذي انطلقت منه، يكون ليس فقط بالقبض على اللصوص وتقديمهم إلى العدالة واستعادة ما سرقوه، إنما أيضاً بإغلاق الباب التي دخل منه اللصوص إلى البيت، وهذا يكون بإعادة النظر جذرياً في العملية السياسية، خصوصاً لجهة نبذ نظام المحاصصة الحزبية وإلغائه، وتشريع قانون للانتخابات غير القانون الحالي.. قانون يضمن النزاهة والعدل والشفافية، وتشكيل مفوضية للانتخابات لا تشبه المفوضية الحالية ولا سابقاتها.. مفوضية مستقلّة بحق. كلّ هذا لضمان ألّا يبقى اللصوص في السلطة وألّا يعودوا إليها إذا ما أُخرجوا منها.

بخلاف هذا، كلّ كلام في الموضوع يكون خارج نطاق التغطية.

بالنسبة للغالبية من العراقيين الآن، يتبدّى ممثّلو قوى الإسلام السياسي المتنفّذون في أجهزة الدولة في صورة عصابة من اللصوص الذين لا يشغلهم شيء غير السرقة والمزيد من السرقة للمال العام

مسؤول أمني: عناصر داعش يعودون إلى دوائرهم الخدميّة

مجلس نينوى يسعى لإثبات 52 تهمة ضدّ المحافظ "المجمَّد"

سيجلس محافظ نينوى نوفل العاكوب شهرين في منزله، بعد قرار رئيس الوزراء سحب يده ريثما يتمكن مجلس المحافظة من استجوابه مرة أخرى، أو إثبات التهم الموجهة له التي تتضمن ٥٠ مخالفة.

وواجه العاكوب انتقادات واسعة بعد اتهامه بالتورط بتعذيب صحفي انتقده في مواقع التواصل الاجتماعي، بالاضافة الى اتهامات بإهدار أموال النازحين.

العاكوب خلال مؤتمر صحفي سابق

□ بغداد / وائل نعمة

وبعد قرار رئيس الوزراء، كلّف رئيس مجلس نينوى بشار الكيكي، نائب المحافظ الاول عبد القادر سنجاري ، وهو من الحزب الديمقراطي الكردستاني، بإدارة شؤون المحافظة بالوكالة.

وبدأ بعض مؤيدي المحافظ مراجعة مواقفهم السابقة، وهو ما قد يدفع الى عقد جلسة استجواب سريعة لإقالة الاخير من المنصب.

ومؤخراً، نجح محافظ نينوى، الذي عاد الى منصبه بقرار قضائي بعد شهر من إقالته، بتعطيل جلسة استجواب جديدة خطط لها معارضوه. واضطر ٤ أعضاء من المعارضة لعدم حضور الجلسة المقررة لاستجواب العاكوب، على خلفية صدور أوامر اعتقال بحقهم بتهم الإرهاب.

ويشكك معارضو محافظ نينوى بتوقيت إرسال مذكرات الاعتقال، التي مضى على بعضها نحو ٣ سنوات، الامر الذي دفع للاعتقاد بضلوع المحافظ بالامر، مدعوماً من أطراف في بغداد.

مخالفات العاكوب

من جهته يقول خلف الحديدي، من فريق المعارضة، ان "مجلس المحافظة أرسل طلباً الى رئيس الوزراء حيدر العبادي، لسحب يد المحافظ نوفل العاكوب"، مبيناً أن "الطلب كان موقعاً من ٢١عضوا، وهم أعضاء كتلة المعارضة".

ونشرت مواقع إلكترونية، قبل أيام، كتاباً رسميا بعنوان (سري وشخصي عاجل) صادر عن مكتب رئيس الوزراء حيدر العبادي، يؤكد موافقته على طلب سحب يد العاكوب لمدة ٦٠ يوماً.

وتحمل الوثيقة الرسمية تاريخ ٢٢ تشرين الثاني الماضي، وجاءت بعد أقل من شهر من تقديم مجلس نينوى طلباً لإبعاد المحافظ عن مهامه.

ويؤكد الحديدي، في اتصال مع (المدى) أمس، أن "الموقعين قدموا ٥٢ مخالفة إدارية، أبرزها عدم استجابة المحافظ لقرارات المجلس، وشكاوى من شركات نفذت مشاريع ولم تحصل على أموالها".

كما تضمنت لائحة المخالفات "شكاوى من وزارة الهجرة عن عدم التزام المحافظ بشروط التعاقدات الخاصة بالخدمات المقدمة للنازحين، وشكاوى من صحفي اتهم العاكوب بالاعتداء عليه". وقال الصحفي والمصور محمد أمين الحمداني، بحسب بيان لمرصد الحريات الصحفية، انه تعرض، يوم الاربعاء الماضي، للاختطاف من قبل حماية محافظ نينوى، الذي أمر بتعذيبه من اجل معرفة ملكية منفذ اخباري ينتقد باستمرار عمل المحافظة ويسلط الاضواء على ملفات الفساد وسوء إدارة المحافظة.

وإثر ذلك، أعلن بشار الكيكي، في مؤتمر صحفي عقده في مبنى مجلس المحافظة الخميس، تكليف النائب الاول للمحافظ عبد القادر سنجاري بإدارة محافظة نينوى لحين اختيار محافظ جديد والتصويت عليه بالإجماع.

ووصف أعضاء في الديمقرطي الكردستاني محاولات استجواب العاكوب المتكررة بأنها "سياسية". واعتبر الحزب ان المعارضة تتصيد بالماء العكر، وتستغل قضية النازحين للحصول على منصب المحافظ قبل الانتخابات المقبلة.

وفي سياق متصل، يقول خلف الحديدي إنه "خلال فترة الشهرين ستبدأ التحقيقات في المخالفات الموجهة ضد المحافظ"، لافتاً الى أن "المجلس يحاول من جانب آخر إكمال النصاب لإجراء جلسة استجواب ثانية للعاكوب".

وتأجل الاستجواب الاخير نظراً لعدم اكتمال النصاب داخل مجلس المحافظة، بعدما منعت مذكرات اعتقال، صدرت ضد ٤ من المعارضين، من اكتمال نصاب المجلس. واتهمت المعارضة، في وقت سابق، العاكوب بأنه وراء تحريك دعاوى إرهاب، يعود بعضها الى عام ٢٠١٥، في وقت قرر فيه المجلس عقد جلسة استجواب جديدة.

ويقول الحديدي ان مذكرات الاعتقال "مفبركة"، وأن الشهود في القضايا "شهود زور"، لكنه أكد أن الذين صدرت بحقهم مذكرات اعتقال "لايستطيعون حضور جلسات المجلس ما لم يحسموا أمرهم بالقضاء".

وكانت المعارضة، قبل صدور أمر العبادي بسحب اليد، طالبت بأن تشمل القائمة كل الاعضاء المطالبين بإقالته الذي يبلغ عددهم ٢١ عضواً.

وعلى خلفية التطورات الاخيرة، يكشف المسؤول المحلي عن تراجع بعض الجهات المؤيدة للمحافظ عن مواقفها السابقة، متوقعاً أن يؤدي ذلك الى "تجاوز أزمة النصاب".

وكان العاكوب، وهو شيخ عشيرة البوحمد في نينوى، اختير لمنصب المحافظ، في ظروف استثنائية بعد محاولات صعبة لإقالة المحافظ السابق أثيل النجيفي في ٢٠١٥.

واعتبر النجيفي أن قرار سحب يد العاكوب انه "خطوة لابد منها لإيقاف الاستهتار بالقانون وعدم الاكتراث بمهام الدولة في نينوى بطريقة تفوقت على مفهوم داعش للدولة".

فلول داعش

وتأتي هذه التطورات، فيما لاتزال نينوى تواجه تهديدات من فلول داعش، التي تتخفى في بعض المناطق الزراعية، وتسرب البعض منها الى الدوائر الحكومية.

ويقول محمد الوكاع، قائد الفوج ٤١ المعروف باسم (فوج الكرار) ضمن حشد نينوى، ان "بعض مقاتلي التنظيم ما زالوا مختبئين في مستنقعات على حافة نهر دجلة".

ويؤكد الوكاع، في اتصال مع (المدى) امس، ان "تلك المناطق تسمى بالحوايج (مفرد حويجة) وهي مناطق زراعية كثيفة جدا"، لافتا إلى أن "القوات تجد صعوبة في إيجاد المسلحين المختبئين داخلها". وحتى بعد ٥ أشهر من تحرير نينوى، يؤكد القيادي في حشد نينوى "خروج مسلحين بين حين وآخر محاولين زرع عبوة او الهجوم على القوات الامنية".

ويتحدث الوكاع عن "اعتقالات مستمرة" ضد المتورطين مع داعش عادوا الى مناطقهم الأصلية. مشيرا الى أن "مديريات التربية، والصحة، ودوائر الماء في المحافظة تضم موظفين كانوا مؤيدين لداعش، بحسب شهادة بعض السكان".

نـوّاب: محافظات الجنوب بحاجة للإعمار أسوة بغيرها

□ بغداد / المدى

طالب نواب من التحالف الوطني، أمس، بشمول محافظات الوسط والجنوب بمشاريع إعادة الإعمار وعدم اقتصارها على المحافظات الغربية والشمالية. وجاءت المطالبة بعد يوم من موافقة مجلس الوزراء، الثلاثاء الماضي، على تكليف الوزارات والمحافظات المعنية بأخذ الاجراءات التنفيذية اللازمة بحسب وثيقة الإطار العام للخطة الوطنية لإعادة الإعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية.

وقال رئيس كتلة حزب الدعوة البرلمانية خلف عبد الصمد إن "كل محافظات العراق قد تأثرت بالإرهاب الاعمى بين الحين والآخر كما أن محافظات الوسط والجنوب والبصرة على سبيل المثال مازالت تعاني الكثير جراء الحروب والحصار وسياسة الارض المحروقة التي انتهجها نظام البعث المباد وهي بحاجة الى إعادة إعمار جذرية".

وأضاف النائب عبدالصمد، في بيان اطلعت عليه (المدى) أمس، "أطالب مجلس الوزراء بضرورة شمول جميع محافظات العراق بالخطة الوطنية لإعادة الإعمار التي وافق عليها المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠١٧"، معتبرا ان "هذا التمييز لا يصب في إطار المصلحة الوطنية ويثير الكثير من التساؤلات".

ودعا النائب عن محافظة البصرة "الفعاليات الاجتماعية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني الى التحرك للتعريف بالمأساة الخدمية في البصرة وسائر المحافظات الجنوبية"، مشددا على "ضرورة العدالة في التعامل مع المحافظات وان لا تكون الدوافع السياسية هي الحاكمة في هذه القرارات السيادية".

وفي السياق ذاته، طالب النائب عبدالهادي الحكيم بشمول المحافظات التي تأثرت بالإرهاب في خطط الأعمال. وقال الحكيم، في بيان اطلعت عليه (المدى)، ان "مجلس الوزراء وافق بجلسته في ٢٦/١٢/٢٠١٧ على (تكليف الوزارات والمحافظات المعنية بأخذ الاجراءات التنفيذية اللازمة وبحسب وثيقة الإطار العام للخطة الوطنية لإعادة الإعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية)".

وأضاف النائب عن التحالف الوطني "نظراً لأن المحافظات العراقية كافة (متضررة من العمليات الإرهابية والحربية) سواء تلك التي حررت من تنظيم داعش أم محافظات المحررين التي قدمت عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى من أيديها العاملة البطلة وآلياتها ومعداتها وخبراتها في سبيل تحقيق النصر ناهيك عن سبق تضررها على مدى أكثر من عشر سنين بسبب إرهاب المفخخات والاحزمة الناسفة والتفجيرات".

وطالب النائب المستقل "مجلس الوزراء بالتصريح بشمولها جميعا بالخطة الوطنية لإعادة الإعمار والتنمية، وعدم اقتصار الإعمار والتنمية على المحافظات المحررة فقط تحقيقا للعدالة والإنصاف وحفظا للسلم الأهلي بين محافظات الوطن الواحد".

اعتقال 67 متّهماً في ميسان بينهم تجّار مخدّرات

□ بغداد / المدى

أعلنت قيادة عمليات الرافدين، أمس الجمعة، اعتقال ٦٧ متهماً في ميسان، خلال العملية الامنية التي انطلقت قبل خمسة ايام، للسيطرة على النزاعات العشائرية وملاحقة تجار المخدرات.

وقال قائد العمليات اللواء علي إبراهيم دبعون، في بيان حصلت (المدى) على نسخة منه، ان "عملية بسط الامن في ميسان منذ انطلاقها في الرابع والعشرين من شهر كانون الاول الجاري حتى الثامن والعشرين منه، أسفرت عن إلقاء القبض على ٦٧ متهما بقضايا جنائية مختلفة".

واوضح قائد العمليات ان "سبعة منهم مطلوبون للقضاء وفق المادة ١٤ مخدرات حيث تم إلقاء القبض على المذكورين في مركز واقضية ونواحي المحافظة بعد متابعتهم ونصب الكمائن لهم وبناء على توفر المعلومات الاستخبارية الدقيقة لتحركاتهم".

وأضاف دبعون "تم ضبط ورشة لتصليح الاسلحة وفي داخلها عدد من الاسلحة والاعتدة المختلفة والقبض على اصحاب هذه الورشة واحالتهم للتحقيق كما تم اثناء تفتيش اقضية قلعة صالح والمجر والكحلاء وناحيتي العزير والمشرح ومنطقة نهر العز من ضبط عدد كبير من الاسلحة الخفيفة والمتوسطة وكمية من الاعتدة ومصادرتها اصوليا".

وأكد قائد عمليات الرافدين "تأمين طريق منفذ الشيب الحدودي من المنفذ الى مركز المحافظة ونصب سيطرات مفاجئة على طول الطريق وتفتيش العجلات كافة مع تنفيذ الواجبات والخطط المرسومة ضمن عملية بسط الامن والتي نأمل من المواطنين التعاون الجاد مع القوات الامنية لتسهيل مهمتها لتعود ميسان مدينة الامن والأمان".

ولفت اللواء علي ابراهيم الى ان "لعملية الامنية تضمنت "نصب ١٩ سيطرة مفاجئة في اماكن منتخبة في مركز واقضية المحافظة وضبط ٢١ عجلة مخالفة وعدد ٣٣ دراجة نارية غير اصولية واحالتها الى مديرية مرور المحافظة".

ووصلت الى ميسان، الاحد الماضي، ٤ أفواج عسكرية من مكافحة الارهاب، للمشاركة في عملية امنية لملاحقة الخارجين على القانون، وتجار الاسلحة والمخدرات، ونزع الاسلحة الثقيلة، في محافظة ميسان.

الداخليّة: علاقة العبادي بالأعرجي أخويّة

□ بغداد / المدى

نفت وزارة الداخلية وجود خلافات بين رئيس الوزراء حيدر العبادي مع وزير الداخلية قاسم الاعرجي.

وكانت صحيفة سعودية نشرت تقريرا، الاربعاء الماضي، تحدثت عن قيام رئيس الوزراء بسحب بعض الصلاحيات من الاعرجي.

وقال المستشار الاعلامي لوزير الداخلية وهاب الطائي، في بيان اطلعت عليه (المدى)، ان "بعض وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي افادت بوجود خلاف بين رئيس الوزراء حيدر العبادي ووزير الداخلية قاسم الاعرجي".

ونفى الطائي "ما تناقلته هذه الوسائل الاعلامية الصفراء التي تحاول الاصطياد بالماء العكر وجميع ما نشر بما يتعلق بالخلاف بين العبادي والاعرجي عار عن الصحة".

وأكد مستشار وزير الداخلية ان "علاقة العبادي بجميع وزرائه علاقة أخوّة بمن فيهم وزير الداخلية قاسم الاعرجي الذي اثبت نجاحه في قيادة وزارته من نجاح الى نجاح وكسب محبة واحترام الشعب العراقي بمكوناته كافة"، مبيناً ان" الاعرجي جزء رئيس من منظومة عمل الحكومة العراقية التي يقودها العبادي لمحاربة الفساد وتوفير الخدمات للمواطنين".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين

نائب رئيس التحرير
علي حسين

مدير التحرير
مازن الزيدي

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون